

حراك بهبهان يؤسس لانتفاضة شعبية في إيران

طهران تقمع احتجاجات منددة بتبردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية



رسائل شعبية تؤرق النظام

أي أثر، ولسوء الحظ استمر هذا النهج الخاطيء، مضيفاً "على أن أقول إن العقوبات قصمت ظهر الاقتصاد". وسعى حكام إيران لمنع تجدد الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي جرت في نوفمبر والتي قتل فيها أكثر من ألف شخص بعد أن أبدت السلطات الثلاثية أحكاماً بالإعدام على ثلاثة رجال شاركوا في تلك المظاهرات، مما أثار احتجاجات عبر الإنترنت على العقوبات. وحثت الشرطة في بيان الجمعة الناس على "الامتناع بشدة عن أي تجمع قد يقدم نزيعة للحركة المضادة للثورة"، واتهمت "الأعداء" بإثارة حالة من الاستياء. وأضاف البيان أن "قوة الشرطة عليها واجب أصيل وقانوني للتعامل بحزم مع هذه التحركات اليائسة".

وقال رجل من طهران لوكالة رويترز، طلب عدم نشر اسمه بسبب مخاوف أمنية، "الناس غاضبون. الاقتصاد سيء لدرجة أننا لا يمكننا النجاة". ورغم أن الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام لم تنجح إلى حد الآن في مساعيها، فضل آلة القمع البوليسية التي يقودها الحرس الثوري وقوات الباسيج، إلا أن مواصلة خروج الإيرانيين للاحتجاج تؤسس لانفراط عقد النظام مع تنامي هزاته الاقتصادية والسياسية وأجنداته الإقليمية التي تغرق الأموال على مليشيات الخارج مقابل تغيير الداخل.

وكانت إيران قبل أبريل 2018 تصدر أكثر من مليونين ونصف المليون برميل من النفط يوميا، فيما باتت الآن تصدر ما بين 100 و 200 ألف برميل من النفط بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وعودة العقوبات. وتشمل النظام الحاكم في التسويق لاستراتيجية "مواجهة المؤامرات الخارجية"، وذلك عبر تحميل الولايات المتحدة مسؤولية انهيار الأوضاع الاقتصادية للانفصاف على المطالب الاجتماعية الملحة. إذ أن استدعاء نظريات المؤامرة لم يعد يجد أذنا صاغية لدى أغلب فئات المجتمع الإيراني التي تضرت مصالحها الحياتية بشكل مباشر فضلا عن ظروفها الصحية.

وامام ضيق هامش المناورة وتصاعد حالة الغليان المجتمعي لجأت السلطات مرة أخرى إلى العصى البوليسية واجهزتها القضائية التي تكثفت في نوفمبر الماضي من إخماد أعنف احتجاجات شهدتها البلاد وكادت تنتهي بإسقاط النظام. ووصف المساعد السياسي محافظ بوشهر مجيد خورشيدي سياسة بلاده في تجاهل أثر العقوبات الأمريكية بأنها "نهج خاطيء"، مشيرا إلى أن العقوبات وضعت اقتصاد البلاد على حافة الانهيار. وقال خورشيدي "كانت الحكومة السابغة تقول إن العقوبات ليس لها

إيجاد حلول لتجاوز مشاكلها الاقتصادية المتناثرة. ومنذ أواخر العام الماضي تكاد إيران في مواجهة أزمات تتالت الواحدة تلو الأخرى، انطلاقا من العقوبات الأمريكية ومرورا باحتجاجات العام الماضي بسبب تدهور الأوضاع المعيشية وصولا إلى جائحة كورونا التي فاقت معاناة السلطات في طهران التي تحالول من جهة أخرى احتواء مشاكلها السياسية المتناثرة.



مجيد خورشيدي
تجاهل أثر العقوبات
الأميركية على
الاقتصاد نهج خاطئ

وأثرت العقوبات الأمريكية بشكل رئيسي على القطاع النفطي الذي يعد أبرز الموارد الأساسية التي تعتمد عليها الحكومة لتغطية نفقاتها، حيث تراجع العملة الإيرانية الإثنين إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق مقابل الدولار الأمريكي. وبلغ سعر الدولار الأمريكي في السوق السوداء 235 ألفا و 500 ريال، بعدما كان منذ أسبوع واحد 215 ألفا و 500 ريال، في حين سجل رسميا على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي 42 ألف ريال.

يواجه النظام الإيراني منذ سنوات رجعات اجتماعية تمكن بفضل العصى البوليسية الضاربة من تفادي ارتداداتها على تماسك أركان حكمه، إلا أن الانهيار المتسارع الذي يشهده الاقتصاد الإيراني تحت وطأة العقوبات الأمريكية وتدابير فيروس كورونا أسس لموجة احتجاجات أوسع وأشمل تضعف فرص تماسك النظام، ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى انفراط عقده.

طهران - كسرت مدينة بهبهان في جنوب غرب إيران حاجز الخوف بعد أن خرجت مظاهرات احتجاجا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي سرعان ما تبنت شعارات سياسية، في أحدث حراك مطلبى يرى مراقبون أنه يؤسس لانتفاضة شعبية.

وتحسبا لتوسع دائرة الاحتجاجات نشرت السلطات الإيرانية أعدادا كبيرة من الشرطة في عدة مدن مثل طهران وأصفهان وتعهدت الجمعة بعادتها بالتعامل "بحزم" مع أي احتجاجات جديدة على المصاعب الاقتصادية بعد يوم من إطلاق قوات الأمن الغاز المسيل للدموع في بهبهان لتفريق متظاهرين ماهضين للمؤسسة الدينية الحاكمة.

وأظهرت تسجيلات مصورة نشرت على وسائل التواصل الاجتماعي من داخل إيران محتجين يهتفون "لا تخافوا، لا تخافوا، نحن معا"، فيما رفع آخرون شعارات مناهضة لمسؤولين كبار.

وقال شهود عيان إن السلطات احتجزت عدة أشخاص بالمدينة الواقعة في إقليم خوزستان الغني بالنفط والذي تسكنه الأقلية السنية.

ويشير متابعون إلى أن المناخ الاجتماعي المتفجر في إيران بات مهيبا أكثر من أي وقت مضى لانفصاف شعبية في ظل وضع معيشي هو الأسوأ الذي تشهده البلاد منذ 1979، على وقع عقوبات أميركية وضعت الاقتصاد على حافة الهاوية إضافة إلى خروج فايروس كورونا عن السيطرة.

وتقع إيران بين مطرقة العقوبات الأميركية التي سببت لتهران متاعب اقتصادية حادة وسندان الفايروس الذي عمق تلك الأزمة وشل الحركة الإنتاجية في وقت تكاد فيه الحكومة الإيرانية من أجل

أنشطة روسيا السيبرانية في مرمر العقوبات الأوروبية

موسكو - أعرب دبلوماسي روسي رفيع المستوى الجمعة عن أسفه لمبادرة المانية تدرس فرض عقوبات على بلاده، بسبب هجوم قرصنة إلكترونية استهدف البرلمان الألماني (بونديستاغ) قبل خمس سنوات، ما يعيد إلى الواجهة قضية التدخل السيبراني الروسي في تقويض الديمقراطية الأوروبية.

ودعت الحكومة الألمانية الأحد دول الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات مشتركة على روسيا ردا على هجوم سيبراني واسع النطاق نفذ، وفقا لبرلين، من قبل قرصنة روس، لكن موسكو تنفي بشدة تورطها.

وقال فلاديمير تيتوف النائب الأول لوزير الخارجية الروسي في تصريحات أوردتها وكالة أنباء إنترفاكس الروسية إن موسكو "تأسف لأن برلين تعمل كمرحز لجولة أخرى من قيود الاتحاد الأوروبي ضد بلادنا".

وأضاف تيتوف أن "ألمانيا لم تقدم لموسكو دليلا على ضلوع روسيا في هجوم القرصنة الإلكترونية الذي استهدف البرلمان الألماني".

واعتبر النائب الأول وزير الخارجية الروسي المبادرة الألمانية بفرض عقوبات على بلاده "بناء سبحة بالنسبة للعلاقات الروسية الألمانية والتعاون الدولي في مجال الأمن المعلوماتي".

وأعلنت ألمانيا قبل شهرين أنها أصدرت مذكرة اعتقال بحق مواطن روسي يدعى دميتري بادين، يعتقد أنه مسؤول عن الهجوم الإلكتروني الذي استهدف البرلمان الألماني خلال شهري أبريل ومايو 2015.

وذكرت الخارجية الألمانية في بيان أن هناك "أدلة موثوقة" على أن بادين كان عضوا في جهاز الاستخبارات العسكرية الروسي وقت حدوث الهجوم.

وتؤسس هذه العقوبات حال اتخاذها ودخولها حيز التنفيذ لمرحلة من كفايات جديدة بين الغرب وروسيا خاصة في علاقتها مع ألمانيا التي تعتبر أفضل شركائها في القارة العجوز، لكن مراقبين لا يفتشون الخطوة الألمانية عن الضغوط التي تمارسها واشنطن ولندن على برلين التي ظلت لسنوات تحتفظ بعلاقات جيدة مع موسكو.

وقال الباحث السياسي الألماني الكسندر راشر "حدث ذلك (أي العقوبات)، أساسا، بضغط من أميركا وبريطانيا. إنهم يؤشرون بشدة من عودة ألمانيا، خلال

موسكو - أعرب دبلوماسي روسي رفيع المستوى الجمعة عن أسفه لمبادرة المانية تدرس فرض عقوبات على بلاده، بسبب هجوم قرصنة إلكترونية استهدف البرلمان الألماني (بونديستاغ) قبل خمس سنوات، ما يعيد إلى الواجهة قضية التدخل السيبراني الروسي في تقويض الديمقراطية الأوروبية.

ودعت الحكومة الألمانية الأحد دول الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات مشتركة على روسيا ردا على هجوم سيبراني واسع النطاق نفذ، وفقا لبرلين، من قبل قرصنة روس، لكن موسكو تنفي بشدة تورطها.

وقال فلاديمير تيتوف النائب الأول لوزير الخارجية الروسي في تصريحات أوردتها وكالة أنباء إنترفاكس الروسية إن موسكو "تأسف لأن برلين تعمل كمرحز لجولة أخرى من قيود الاتحاد الأوروبي ضد بلادنا".



فلاديمير تيتوف
مبادرة العقوبات أبناء
سبحة بالنسبة للعلاقات
الروسية الألمانية

وأضاف تيتوف أن "ألمانيا لم تقدم لموسكو دليلا على ضلوع روسيا في هجوم القرصنة الإلكترونية الذي استهدف البرلمان الألماني".

واعتبر النائب الأول وزير الخارجية الروسي المبادرة الألمانية بفرض عقوبات على بلاده "بناء سبحة بالنسبة للعلاقات الروسية الألمانية والتعاون الدولي في مجال الأمن المعلوماتي".

وأعلنت ألمانيا قبل شهرين أنها أصدرت مذكرة اعتقال بحق مواطن روسي يدعى دميتري بادين، يعتقد أنه مسؤول عن الهجوم الإلكتروني الذي استهدف البرلمان الألماني خلال شهري أبريل ومايو 2015.

وذكرت الخارجية الألمانية في بيان أن هناك "أدلة موثوقة" على أن بادين كان عضوا في جهاز الاستخبارات العسكرية الروسي وقت حدوث الهجوم.

وتؤسس هذه العقوبات حال اتخاذها ودخولها حيز التنفيذ لمرحلة من كفايات جديدة بين الغرب وروسيا خاصة في علاقتها مع ألمانيا التي تعتبر أفضل شركائها في القارة العجوز، لكن مراقبين لا يفتشون الخطوة الألمانية عن الضغوط التي تمارسها واشنطن ولندن على برلين التي ظلت لسنوات تحتفظ بعلاقات جيدة مع موسكو.

وقال الباحث السياسي الألماني الكسندر راشر "حدث ذلك (أي العقوبات)، أساسا، بضغط من أميركا وبريطانيا. إنهم يؤشرون بشدة من عودة ألمانيا، خلال

مساع نيجيرية لاستثمار كورونا في إغلاق المدارس القرآنية غير الرسمية

منذ قرون، فيما يرفض تلاميذه أنفسهم الرحيل. ويتعلم أولو عبدالله (20 عاما) القراءة والكتابة وفهم القرآن منذ خمس سنوات، حيث يقول الشاب محتجا إن "ما تقرره الحكومة غير عادل بالنسبة إلينا". ويضيف "إذا أعادونا إلى بيوتنا، فنسندم إلى صفوف رفاقنا الأميين". ويرى يوسف حسن الذي يدير منظمة غير حكومية محلية أن هذا النظام يحتاج إلى إصلاح كبير ومنعه ليس حلا. ويقول "إنها خطوة إلى الأمام لكن ليس في الاتجاه الصحيح". موضحا أن "إعادة الفتية إلى عائلاتهن لن تغير شيئا لأنه على كل حال لا مدارس لديهم".

ويؤكد المدافعون عن نظام المدارس القرآنية أنه يقدم للعائلات الفقيرة خدمات لا تستطيع الدولة الفيدرالية تأمينها، حيث لا يستطيع ملايين الأطفال في البلاد الحصول على تعليم مع أن المدارس الابتدائية مجانية من حيث المبدأ.

ويقدر عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمس و 14 سنة ولا يذهبون إلى المدرسة بـ 10,5 ملايين في نيجيريا. ويقول عالم الاجتماع سامينو دالا "حتى بالنسبة إلى الذين يتعلمون، فإن المدارس مكتظة بعدد من التلاميذ يفوق طاقتها، أما المعلمون فغير مؤهلين".

وأكد الرئيس محمد بخاري على أن "أي حكومة ديمقراطية مسؤولة لن تتسامح مع وجود غرف تعذيب". وقد سعى مسؤولون إلى إغلاق الأسوأ منها، لكن الجهود التي بذلت لإغلاق المنشآت أنت نتائجها متفاوتة.

ففي مدينة كانو حيث كشف عن معظم المراكز السنية، رفضت العديد من العائلات استلام أقرابها الذين أطلقوا من المراكز، بينما يمكن جزء من المشكلة في أنه ليس لديهم مكان آخر يلجأون إليه.

1.5 مليون طفل يتعلمون في المدارس الإسلامية غير الرسمية في ولاية كانو وحدها

وقال حاكم كانو إن "وباء كوفيد - 19 يمنحنا فرصة إحصاء عدد التلاميذ وإخضاعهم للفحص وإعادةتهم إلى عائلاتهم". واحتج رجال الدين المسلمون الذين يتمتعون بتأثير كبير على السكان وكذلك على السياسيين والقادة التقليديين في هذه الولايات التي تطبق الشريعة، بشدة على ما اعتبروه محاولة "لتدمير النظام التقليدي لتعليم القرآن". وقال مدير واحدة من هذه المدارس القرآنية في كانو جبريل صالحو "من غير الممكن بين ليلة وضحاها إلغاء نظام قائم

بالغة الصعوبة وغير صحيحة، فيما لا تخضع مدارس تعليم القرآن هذه لأي مراقبة من السلطات.

وأثار اكتشاف بعض مراكز "التاهيل" التابعة لهذه المدارس والمخصصة للأطفال أو الشبان المدمنين على المخدرات أو أشخاص يعانون من اضطرابات نفسية أرسلتهم عائلاتهم إليها "لشفائهم"، استياء كبيرا في نيجيريا.

وكان هؤلاء التلاميذ الذين يسمون اسم المدارس، مكبلين وعانوا من نقص التغذية ويتعرضون لمعاملة لا إنسانية.

وتم إغلاق نحو عشرة من هذه المراكز لكن عددها كبير إلى درجة أنه من الصعب جدا مراقبتها والعتور عليها لتابعها.

وتلجا إلى هذه المنشآت غير المنظمة التي تعتبر مدارس إسلامية، عائلات يائسة غالبا ما ترسل إليها أقرابها الذين يعانون من مشكلة إدمان المخدرات أو الكحول أو من أمراض عقلية، على أمل أن يتحسنوا، لكن العلاج الذي يتلقونه وحشي ويعتمد على الصلاة أكثر من التدخلات الطبية المثبتة.

وقد فرضت فضيحة مراكز إعادة التاهيل هذه التي أطلقت عليها وسائل الإعلام اسم "بيوت الرعب" ضغطا على السلطات. وقد وصفت الأمم المتحدة تعاطي المخدرات في أكثر البلدان الإفريقية اكتظاظا بالسكان بأنه "وباء"، لكن لا يوجد علاج مناسب للأشخاص الذين يحاولون التخلص من إدمانهم.

يمكن أن يكون ثلاثة ملايين طفل يتحتم عليهم التسول للبقاء على قيد الحياة، فيما يقدر عددهم بعشرات الملايين في كل الشمال المسلم.

والتعليم في هذه المدارس مجاني، لكن الأطفال الذين يرسلون إليها اعتبارا من سن السادسة، عليهم تدبير أمورهم للحصول على الغذاء والملابس، وبنامون أرضا وعلى سجاد الصلاة، في ظروف



سولة رجال الدين تعرق الخط الحكومية